

المحور الثامن: مؤشرات الفساد والحوكمة



المحور الثامن: مؤشرات الفساد والحوكمة

1- مفهوم الحوكمة

وفقاً لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، يُقصد بنظام الحوكمة الطريقة التي تُدار بها الشركات، بما يشمل الرقابة على العمليات والتحكم في الأداء، أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، فتري أن الحوكمة تشمل مجموعة العلاقات بين الأطراف الرئيسية في المؤسسة، مثل مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمسؤولين، وأصحاب المصالح الآخرين. وبشكل عام، فإن الحوكمة تشير إلى القواعد والإجراءات التي تستخدمها إدارة الشركة من الداخل، والتي تنظم العلاقات الأساسية بين الأطراف المعنية، وتؤثر بشكل مباشر على الأداء، كما تُحدد المسؤوليات داخل المؤسسة.

2- أهمية الحوكمة

- تتمتع الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة بميزة تنافسية في جذب رؤوس الأموال الخاصة، من خلال الشفافية في معاملاتها وإجراءات المحاسبة على المدى الطويل؛
- يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة إلى تحسين أداء إدارة الشركة والمساعدة في التطوير، كما يضمن اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة بشأن الاندماج أو الاستحواذ؛
- كما يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز ثقة الجمهور في عمليات الخصخصة العامة، من خلال تبني قواعد إدارية جيدة؛
- وتساعد المعايير المعتمدة في الإفصاح والشفافية عند التعامل مع المستثمرين والمقرضين ضمن إطار الحوكمة، في الوقاية من حدوث الأزمات المالية.
- إن غياب ممارسات الحوكمة أو ضعفها في بعض الدول أو المؤسسات قد يؤدي إلى تفشي الفساد من قبل بعض أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين داخل المؤسسة، مما يُعرض المال العام لسوء الاستخدام دون محاسبة فعّالة للمخالفين والمفسدين؛



-كما أن أداء الأسواق الناشئة يرتبط بشكل وثيق بتوجهات المستثمرين، حيث إن التزام الشركات بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تحقيق مستويات عادلة من العوائد والأسعار، مع الحفاظ على حقوق المساهمين.

3-مبادئ الحوكمة

-يجب أن يكون نظام حوكمة المؤسسة متوافقاً مع دولة القانون، ويساهم في تحقيق الشفافية وكفاءة الأسواق. كما ينبغي أن يوضح توزيع المسؤوليات بين الهيئات التنظيمية والرقابية المختلفة، مع تطبيق واضح للنصوص القانونية.

-كما ينبغي لنظام الحوكمة أن يحمي حقوق المساهمين، ويمنح أصحاب رؤوس الأموال القدرة على ممارسة وظائفهم ومساءلة المؤسسات عند اللزوم.

-يجب أن يضمن نظام الحوكمة معاملة عادلة ومتساوية لجميع المساهمين، سواء كانوا محليين أم أجانب، وأن يُعوضوا بشكل فعال في حال حدوث انتهاكات.

-كما ينبغي أن يعترف نظام الحوكمة بالدور الأساسي لأصحاب المصالح في المؤسسات، ويضمن احترام حقوقهم وفقاً للقوانين والاتفاقيات السارية، مع تشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصلحة لتحقيق الاستدامة المالية واستقرار الوظائف.

- من الضروري أن يشمل نظام الحوكمة نشر المعلومات بشفافية، بما في ذلك البيانات المالية ونتائج الأداء، وأن تتم مشاركة هذه المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب مع المساهمين والمهتمين بشؤون المؤسسة.

- وأخيراً، ينبغي أن تتحمل الإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن قيادة الاستراتيجية المؤسسية، مع ضمان رقابة فعالة على التسيير، والتزام بالأمانة والشفافية تجاه المساهمين وباقي الأطراف المعنية.



4-آليات الحوكمة مؤشرات الفساد ومحاربتة

4-1-غياب القوانين واللوائح التنظيمية :يؤدي غياب القوانين واللوائح التي تضمن تنفيذ العقود والالتزام بها إلى انخفاض كبير في الثقة، خاصة في صفقات الأعمال، مما يعرّض أصحاب الأعمال، والموردين، والدائنين، والموظفين، والمستثمرين للخطر. لذلك، من الضروري أن تتوفر قوانين ولوائح واضحة تضمن حماية حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة.

4-2-نظام مصرفي منظم جيداً :يُعد وجود نظام مصرفي سليم شرطاً أساسياً لتوفير بيئة ملائمة لعمل الشركات بكفاءة، ولضمان كفاءة تخصيص رؤوس الأموال. كما يُعد ذلك عنصراً حاسماً لتوفير بورصة فعّالة تعمل على نحو منظم وتدعم تمويل الشركات لتوفير السيولة الدائمة.

وفي ظل تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول، فإن البنوك أصبحت عرضة لدرجات عالية من المنافسة، وقد تواجه مخاطر ائتمانية جديدة، مما يجعل من الضروري توافر إدارة مصرفية رشيدة.

4-3-الحاجة إلى رقابة فعّالة وإشراف جيد :تتزايد الحاجة لتوفير بيئة رقابية فعّالة وإشراف قوي على الممارسات المصرفية، خاصة في ظل التحديات الجديدة. وفي هذا السياق، يقترح بنك التسويات الدولية (BIS) مجموعة من المعايير والممارسات الجيدة التي يمكن تكييفها مع الظروف المحلية لتشكيل إطار قانوني جديد مناسب.

4-4-مشروع "الإطار الجديد لكفاية رأس المال :يسعى المشروع إلى تقديم أدوات وأساليب مرنة وحديثة لقياس كفاية رأس المال، مع التأكيد على ضرورة تحديد شروط قانونية لرأس المال القائم، بحيث يُراعى مستوى المخاطر في عمليات التقدير.

يرتكز الإطار المقترح على ثلاث دعائم رئيسية:

-الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال،



-المراجعة الرقابية الداخلية لتقدير كفاية رأس المال داخل الشركات،

-الإفصاح الفعال كوسيلة لتعزيز انضباط السوق واستمرارية الجودة في الإدارة والإشراف.

4-5- الأسواق المالية الجديدة

تعزيز الانضباط الداخلي: تؤدي الأسواق المالية الحديثة إلى إرسال إشارات قوية للانضباط الداخلي من خلال تمكين المستثمرين من تصفية استثماراتهم بسرعة ودون تكاليف باهظة. كما تسهم سرعة تعديل الأسعار في التأثير على قيمة أسهم الشركات وقدرتها على الوصول إلى التمويل، مما يعزز كفاءتها.

الحاجة إلى تشريعات واضحة: تتطلب الأسواق المالية قوانين واضحة تنظم إصدار الأوراق المالية من حيث حقوق الملكية والديون، كما تحدد مسؤوليات والتزامات الجهات المصدرة والوسطاء الماليين. ويجب أن تقوم هذه القوانين على أسس من الشفافية والنزاهة.

معايير مشددة للإدراج في السوق: ينبغي أن توضع شروط صارمة لإدراج الشركات في الأسواق المالية، بما يضمن الإفصاح والشفافية ويسهم في حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

رقابة فعالة وتنظيم مستمر: تُعد مراقبة تنفيذ قوانين الأوراق المالية أمراً ضرورياً، ويجب أن تقوم بها جهات مستقلة مدعومة بإمكانات كافية فنياً ومالياً.

4-6- الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالخصخصة

قواعد واضحة وعادلة: لا يجب أن تقتصر آثار الخصخصة على طريقة التنفيذ فقط، بل يجب أن تُعكس في ثقافة الشركات والدولة عموماً. وتعد الشفافية والعدالة في إجراءات الخصخصة أمراً أساسياً لمنع الإضرار بثقة بيئة الأعمال والاقتصاد بشكل عام.

إصلاح أنظمة الضرائب: تتطلب أنظمة الضرائب أن تكون عادلة، مبسطة، ومستدامة. ويجب أن تشمل القوانين واللوائح الضريبية ممارسات الإفصاح الكافي، وأن تُطبق بدقة وفعالية لمنع الفساد.



4-7- القضاء المستقل والفعال

أساس الثقة في الاقتصاد : يُعد وجود نظام قضائي مستقل أحد الركائز الأساسية لثقة المستثمرين والأسواق. فبدونه، لا يمكن تطبيق القوانين ولا ضمان العدالة في السوق الديمقراطي.

توفير الموارد وتحسين الأداء : يمكن تحسين كفاءة النظام القضائي من خلال توفير الموارد المالية والفنية اللازمة لتسريع تنفيذ القوانين، مع اقتراح استخدام التحكيم كطريقة بديلة لحل النزاعات، مما يخفف العبء على المحاكم ويُحقق سرعة في إصدار الأحكام.

4-8- مكافحة الفساد وإصلاح الهيئات الحكومية

تنفيذ إجراءات فعالة: يجب محاربة الفساد من خلال توضيح القوانين واللوائح، وتنفيذ إجراءات فعالة لمكافحته، إلى جانب الالتزام بالمعايير الدولية للشفافية والمساءلة، مثل تلك الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تحسين الأداء المؤسسي : يتطلب إصلاح المؤسسات الحكومية تحسين أداء الإدارات من خلال تبسيط الإجراءات الداخلية، وتقييم الأداء بشكل مستمر بناءً على معايير واضحة.

تعزيز القدرات الإدارية والتنفيذية : يمكن رفع كفاءة الهيئات الحكومية من خلال تطوير مهارات الموظفين، والتوظيف والترقية على أسس الجدارة، وتوفير برامج تدريب فعالة باستخدام الوسائل التقنية الحديثة، إلى جانب منح رواتب محفزة للموظفين الأكفاء وتشجيعهم على البقاء في الخدمة العامة.